



ميثاق منظمة الخضر العالمية

كما تم اعتماده في كانبرا 2001
وتحديثه في داكار 2012 وليفربول 2017

منظمة الخضر العالمية هي الشبكة الدولية لأحزاب الخضر
والحركات السياسية

المحتويات

2	المقدمة
4	المبادئ
4	الحكمة البيئية
4	العدالة الاجتماعية
5	الديمقراطية القائمة على المشاركة
5	اللاعنف
6	الاستدامة
6	احترام التنوع

المقدمة

نحن كمواطنين على هذا الكوكب وأعضاء في منظمة الخضر العالمية،

متحدون في وعينا بأننا نعتمد على حيوية الأرض وتنوعها وجمالها، وأن مسؤوليتنا نقلها، غير منقوصة أو حتى محسنة، إلى الجيل التالي

مدركون أن الأنماط السائدة للإنتاج والاستهلاك البشري، القائمة على عقيدة النمو الاقتصادي بأي ثمن والاستخدام المفرط والمهدر للموارد الطبيعية دون مراعاة القدرة الاستيعابية للأرض، تسبب تدهورًا شديدًا في البيئة وانقراضًا واسع النطاق لأنواع النباتات والحيوانية

معتزفون بأن الظلم والعنصرية والفقر والجهل والفساد والجريمة والعنف والنزاع المسلح والبحث عن أقصى قدر من الربح على المدى القصير تتسبب في انتشار المعاناة الإنسانية

مقبولون لفكرة أن الدول المتقدمة من خلال سعيها لتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية قد ساهمت في تدهور البيئة والكرامة الإنسانية

فاهمون أن العديد من شعوب العالم وأمه قد أفقرت بسبب قرون طويلة من الاستعمار والاستغلال، مما خلق ديونًا بيئية مستحقة على الدول الغنية لأولئك الذين يعانون من الفقر

ملتزمون بسد الفجوة بين الأغنياء والفقراء وبناء المواطنة على أساس الحقوق المتساوية لجميع الأفراد في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية

مدركون بأنه بدون المساواة بين الرجل والمرأة، لا يمكن تحقيق الديمقراطية الحقيقية

مهتمون بكرامة الإنسانية وقيمة التراث الثقافي

معتزفون بحقوق السكان الأصليين ومساهماتهم في التراث المشترك، وكذلك حق جميع الأقليات والشعوب المضطهدة في ثقافتهم ودينهم وحياتهم الاقتصادية والثقافية

مقنعون بأن التعاون بدلاً من المنافسة هو شرط مسبق لضمان حقوق الإنسان مثل الطعام المغذي والمأوى المريح والصحة والتعليم والعمل العادل وحرية التعبير والهواء النظيف ومياه الشرب والبيئة الطبيعية غير الملوثة

مدركون أن البيئة تتجاهل الحدود بين الدول

وَمُسْتَبِدُونَ إِلَى إِعْلَانِ التَّجْمَعِ الْعَالَمِيِّ لِلخَضْرَى فِي رَيْبُو عَامِ 1992

نؤكد على الحاجة إلى تغييرات أساسية في مواقف الناس وقيمهم وطرقهم في الإنتاج والعيش

نعلم أن الألفية الجديدة توفر نقطة فاصلة لبدء هذا التحول

نعقد العزم على تعزيز مفهوم شامل للاستدامة التي

- تحمي وتعيد سلامة النظم البيئية للأرض، مع الاهتمام بشكل خاص بالتنوع البيولوجي والعمليات الطبيعية التي تحافظ على الحياة
- تفر بالترباط بين جميع العمليات البيئية والاجتماعية والاقتصادية

- توازن بين المصالح الفردية والمصالح العام
 - توافق بين الحرية والمسؤولية
 - تُرحَّب بالتنوع داخل الوحدة
 - تُطابق بين الأهداف قصيرة المدى والأهداف طويلة المدى
 - تضمن أن الأجيال القادمة لها الحق مثل الجيل الحالي في الفوائد الطبيعية والثقافية
- تُؤكِّد** على مسؤوليتنا تجاه بعضنا البعض وتجاه مجتمع الحياة الأكبر والأجيال القادمة
تُلزِم أنفسنا كأحزاب الخضر وحركات سياسية من جميع أنحاء العالم بتنفيذ هذه المبادئ المترابطة وإنشاء شراكة عالمية لدعم تحقيقها

المبادئ

تأسست سياسات منظمة الخضر العالمية على مبادئ

الحكمة البيئية

نُدرك أن البشر جزء من العالم الطبيعي ونحترم القيم المحددة لجميع أشكال الحياة، بما في ذلك الأنواع غير البشرية.

نعترف بحكمة الشعوب الأصلية في العالم، كأوصياء على الأرض ومواردها.

ندرك أن المجتمع البشري يعتمد على الموارد البيئية للكوكب، ويجب أن يضمن سلامة النظم البيئية والحفاظ على التنوع البيولوجي ومرونة النظم الداعمة للحياة.

وهذا يتطلَّب

- أن نتعلَّم كيف نعيش ضمن الحدود البيئية وموارد الكوكب
- أن نحمي الحياة الحيوانية والنباتية، ونحمي الحياة نفسها بواسطة العناصر الطبيعية: الأرض والماء والهواء والشمس
- وأن نسلِّك طريق الحذر، حيثما تكون المعرفة محدودة، من أجل ضمان استمرار وفرة موارد الكوكب للأجيال الحالية والمستقبلية.

العدالة الاجتماعية

نؤكد أن مفتاح العدالة الاجتماعية هو التوزيع العادل للموارد الاجتماعية والطبيعية، محليًا وعالميًا، لتلبية الاحتياجات البشرية الأساسية دون قيد أو شرط، ولضمان حصول جميع المواطنين على فرص كاملة للتنمية الشخصية والاجتماعية.

ونعلن أنه لا توجد عدالة اجتماعية بدون عدالة بيئية، ولا عدالة بيئية بدون عدالة اجتماعية.

هذا يتطلَّب

- تنظيمًا عادلاً للعالم واقتصاداً عالمياً مُستقرّاً من شأنه أن يسد الفجوة المتسعة بين الأغنياء والفقراء، داخل البلدان وفيما بينها؛ يوازن تدفق الموارد من الجنوب إلى الشمال بطريقة عادلة، ويرفع عبء الديون الذي يُعيق نمو البلدان الفقيرة.
- القضاء على الفقر كضرورة حتمية أخلاقية واجتماعية واقتصادية وبيئية
- محو الأمية
- رؤية جديدة للمواطنة مبنية على حقوق متساوية لجميع الأفراد بغض النظر عن الجنس أو العرق أو العمر أو الدين أو الطبقة أو الأصل العرقي أو القومي أو التوجه الجنسي أو الإعاقة أو الثروة أو الصحة.

الديمقراطية القائمة على المشاركة

نسعى جاهدين من أجل ديمقراطية يكون فيها لجميع المواطنين الحق في التعبير عن آرائهم، وأن يكونوا قادرين فيها على المشاركة بشكل مباشر في القرارات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر على حياتهم؛ بحيث تتركز السلطة والمسؤولية في المجتمعات المحلية والإقليمية ولا يتم نقلها إلا عند الضرورة إلى مستويات أعلى من الحكم.

وهذا يتطلب

- تمكين الأفراد من خلال توفير كل المعلومات المطلوبة لاتخاذ إي قرار، وضمان الوصول إلى التعليم لتعزيز مشاركة الجميع
- تحطيم التفاوتات في الثروة والسلطة التي تحول دون المشاركة
- إنشاء المؤسسات الشعبية التي تمكن الجهات المتأثرة من اتخاذ القرارات على المستوى المناسب، وذلك بالاستناد إلى أنظمة تعزز الحيوية الوطنية والعمل التطوعي والمسؤولية المجتمعية
- توفير الدعم بمستوى عالٍ لتمكين الشباب من رفع أصواتهم وذلك من خلال تثقيف وتشجيع الشباب ومساعدتهم على المشاركة في كل جوانب الحياة السياسية، بما فيها جميع هيئات صنع القرار
- أن يلتزم جميع الممثلين المنتخبين بمبادئ الشفافية والصدق والمساءلة في الحكم
- أن تكون جميع الأنظمة الانتخابية ديمقراطية وشفافة وأن يتم فرض ذلك بالقانون
- أن يكون لكل شخص بالغ صوتاً متساوياً في جميع الأنظمة الانتخابية
- أن تكون جميع الأنظمة الانتخابية مستندة على التمثيل النسبي وأن تكون جميع الانتخابات مُمولة من القطاع العام مع قيود صارمة وشفافية كاملة على التبرعات المشتركة والخاصة
- أن يكون لجميع المواطنين الحق في أن يكونوا أعضاء في الحزب السياسي الذي يختارونه ضمن نظام متعدد الأحزاب.

اللاعنف

نعلم التزامنا باللاعنف ونباضل من أجل ثقافة السلام والتعاون بين الدول وداخل المجتمعات وبين الأفراد كأساس للأمن العالمي.

نعقد أن الأمن لا ينبغي أن يعتمد بشكل أساسي على القوة العسكرية ولكن على التعاون والتنمية الاقتصادية والاجتماعية السليمة والسلامة البيئية واحترام حقوق الإنسان.

وهذا يتطلب

- مفهوماً شاملاً للأمن العالمي الذي يعطي الأولوية للجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والنفسية والثقافية للصراع، بدلاً من مفهوم يعتمد أساساً على موازين القوة العسكرية
- نظاماً أمنياً عالمياً قادراً على منع وإدارة وحل النزاعات
- إزالة أسباب الحرب من خلال فهم واحترام الثقافات الأخرى، والقضاء على العنصرية وتعزيز الحرية والديمقراطية وإنهاء الفقر العالمي
- السعي إلى نزع السلاح بشكل شامل وكامل بما في ذلك الاتفاقات الدولية لضمان الحظر الكامل والنهائي للأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية والألغام المضادة للأفراد وأسلحة اليورانيوم المستنفد

- تعزيز دور الأمم المتحدة (UN) باعتبارها المنظمة العالمية لإدارة الصراع وحفظ السلام
- اتباع مدونة قواعد سلوك صارمة بشأن صادرات الأسلحة إلى البلدان التي تُنتهك فيها حقوق الإنسان.

الاستدامة

ندرك النطاق المحدود للتوسع المادي للمجتمع البشري داخل المحيط الحيوي والحاجة إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال الاستخدام المستدام للموارد المتجددة والاستخدام المسؤول للموارد غير المتجددة.

نعتمد أنه لتحقيق الاستدامة ومن أجل تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية ضمن الموارد المحدودة للأرض يجب وقف النمو المستمر في الاستهلاك العالمي والسكان ووقف عدم المساواة المادية وعكس مسارها.

ندرك أن الاستدامة لن تكون ممكنة طالما استمر الفقر.

وهذا يتطلب

- التأكيد من أن الأثرياء يحدون من استهلاكهم للسماح للفقراء بنصيبهم العادل من موارد الأرض
- إعادة تعريف مفهوم الثروة للتركيز على نوعية الحياة بدلاً من القدرة على الاستهلاك المفرط
- خلق اقتصاد عالمي يهدف لتلبية احتياجات الجميع وليس لجشع القلة منهم ويُمكن أولئك الذين يعيشون حالياً لتلبية احتياجاتهم الخاصة دون تعريض قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم للخطر
- القضاء على أسباب النمو السكاني من خلال ضمان الأمن الاقتصادي وتوفير الوصول إلى التعليم الأساسي والصحة للجميع وإعطاء كل من الرجال والنساء سيطرة أكبر على خصوبتهم
- إعادة تحديد أدوار ومسؤوليات الشركات عبر الوطنية من أجل دعم مبادئ التنمية المستدامة
- تنفيذ آليات فرض الضرائب وتنظيم التدفقات المالية المضاربة
- التأكيد من أن أسعار السوق للسلع والخدمات تتضمن التكاليف البيئية لإنتاجها واستهلاكها بشكل كامل
- تحقيق قدر أكبر من كفاءة الموارد والطاقة وتطوير واستخدام تقنيات مستدامة بيئياً
- تشجيع الاعتماد المحلي على الذات إلى أقصى حد عملياً لخلق مجتمعاتٍ جديرةٍ بالاهتمام ومرضية
- الاعتراف بالدور الرئيسي لثقافة الشباب وتشجيع أخلاقيات الاستدامة داخل تلك الثقافة.

احترام التنوع

نحترم التنوع الثقافي واللغوي والعنقي والجنسي والديني والروحي في سياق المسؤولية الفردية تجاه جميع الكائنات.

ندافع عن حق جميع الأشخاص دون تمييز في بيئة داعمة لكرامتهم وصحتهم الجسدية ورفاههم الروحي.

نشجع بناء علاقات محترمة وإيجابية ومسؤولة عبر خطوط الانقسام بروح مجتمع متعدد الثقافات.

وهذا يتطلب

- الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية في الوسائل الأساسية للبقاء على قيد الحياة الاقتصادية والثقافية بما في ذلك الحق في الأرض وتقرير المصير والاعتراف بمساهماتهم في التراث المشترك للثقافة الوطنية والعالمية
- الاعتراف بحقوق الأقليات العرقية في تطوير ثقافتهم ودينهم ولغتهم دون تمييز والمشاركة القانونية والاجتماعية

- والثقافية الكاملة في العملية الديمقراطية
- الاعتراف بالأقليات الجنسية واحترامها
 - المساواة بين المرأة والرجل في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية
 - الاشراف الملحوظ لثقافة الشباب كمساهمة قيمة في رؤيتنا الخاصة بالخضر، والاعتراف بأن الشباب لديهم احتياجات وأنماط تعبير مُتميّزة.